

استفاد منها ١٤,٧ مليون شخص؛

برنامج الأشغال ينفذ ٣٩٠٠ مشروع تنموي في مختلف القطاعات البرنامج أسهم في ترك آثار اجتماعية واقتصادية على سكان المناطق المستهدفة



تقرير/ أوسان الكمالي
أسهم برنامج الحكومة للأشغال العامة في إنشاء ٣٩٠٠ مشروع في مختلف القطاعات؛ منها ١٩٥٠ مشروعاً أسهم في تمويلها المؤسسة الدولية للتنمية - التابعة لمجموعة البنك الدولي.
وأوضح تقرير صدر حديثاً عن البنك الدولي أن المشاريع التي نفذها البرنامج غطت مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والزراعة، والتدريب المهني، والأمان الاجتماعي، واستفاد منها أكثر من ١٤,٧ مليون يمني، ٨٠٪ منهم يعيشون في المناطق الريفية، حيث نجح المشروع في الوصول إلى نحو ٦٨٪ من فقراء المناطق الريفية باليمن.

نتائج مثمرة

وقال التقرير أن البنك الدولي ساعد الحكومة اليمنية، منذ عام ١٩٩٦، في توفير شبكة أمان اجتماعي بالغة الأهمية للمجتمعات التي تشهد أعلى معدلات الفقر، بالتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي.

وخلال الـ ١٤ سنة وفرت المشاريع المنفذة من قبل البرنامج وبمساهمة البنك ومؤسسة التنمية الدولية أكثر من ٧٤٠ ألف شهر عمل كفرص توظيف بشكل مباشر وغير مباشر لليمنيين. كما حصل نحو ١٩٠٠ مقاليد محلي و ١٢٥٠ استثمارياً محلياً على أعمال جديدة وفرص للتنمية.

وأكد التقرير أن مشروع الأشغال العامة أسهم في ترك آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة على السكان في المناطق المستهدفة، حيث أسهم المشروع في قطاع التعليم في رفع معدل الالتحاق الكلي بنسبة ٨٤٪ للذكور و ٨٨٪ للإناث. كما زاد عدد الفصول الدراسية بنسبة ١٢٤٪ وانخفض حجم الفصول الدراسية وانخفض حجم اللجان والبرامج بنسبة ١٧٪. بينما أسهم المشروع في قطاع الرعاية الصحية في رفع معدل التعليمات حتى ٦٢٪. ووصلت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي إلى ٣١٪. وفي قطاع المياه أسهم المشروع في إحداث زيادة نسبتها ٢٩٪ في عدد المنازل التي تم تزويدها بالماء النظيف.

تحديات

وأوضح التقرير أن الطلب على خدمات البنية التحتية الأساسية وفرص العمل قبل تنفيذ برنامج مشروع الأشغال العامة؛ كان على أشده في المناطق النائية لليمن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥م، حيث بلغ معدل الأمية ٤٦٪ من السكان بينما بلغ معدل الأمية بين الإناث ٦٢٪ على الأقل، ووصل معدل البطالة إلى ٣٠٪. وكانت ذروات الرعاية الصحية لا تغطي سوى نحو ٥٨٪ من السكان، ولم يكن مهجداً من الطرق الريفية سوى ١١٪. وكانت ندرة المياه عموماً على النساء والأطفال، وخاصة الفتيات، اللاتي كن يضطرن للمشي ساعة أو أكثر في أراضٍ شديدة الوعورة كي يتمكن من جمع لترات قليلة من الماء كل يوم.

ونوه التقرير إلى أنه كان من المتوقع أن يؤثر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تأثيراً سلبياً على الخدمات الأساسية المتاحة ولا سيما في المناطق الريفية، حيث كان التحدي يتمثل في إيجاد الأدوات والنهج التي تساعد على تخفيف عبء هذه الإصلاحات من على كاهل السكان ولا سيما الفقراء والعاطلين الذين يعيش أغلبهم في المناطق الريفية النائية.

تعزيز الضوائد

وأشار التقرير إلى أن المشروع عمد إلى تعظيم آثاره بهدف رفع نسبة تخفيف حدة الفقر وإتاحة مزيد من فرص العمل للفئات المستهدفة، حيث قام المشروع بتنفيذ مشروعات فرعية صغيرة كتيمة في استخدام الأيدي العاملة في مجال البنية التحتية خلال مقاولين محليين، وتم تطبيق

في لقاء موسع بصعدة لمناقشة دور المنظمات في إحلال السلام والتنمية
هاجر يؤكد أهمية دور منظمات المجتمع في غرس
قيم الولاء الوطني والوسطية ونبذ الغلو والتطرف



صعدة/سبا/...
ناقش لقاء موسع برئاسة محافظ صعدة طه هاجر قضاليا وهموم المواطنين والأوضاع التنموية وإعادة الإعمار في المحافظة.

وناقش اللقاء دور منظمات المجتمع المدني في جهود إحلال السلام والنهوض بعملية التنمية وغرس المفاهيم الوطنية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وتعريفهم بالاستحقاق الانتخابي ومخاطر الفوضى والتخريب على الوطن والمواطن والسلام الاجتماعي. وأكد اللقاء أهمية التعاون والتنسيق بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني بخدم

دورها المجتمعي والتنموي وتنفيذ خدمات وأنشطة تخدم المجتمع وتساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

وأشار محافظ صعدة إلى أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في غرس قيم الولاء الوطني والوسطية والاعتدال والتعريف بمخاطر التطرف والافتكار الضالة.
وقال أن من يسعى إلى السلطة عليه بصناديق الاقتراع والمشاركة في الاستحقاق الانتخابي دون اتباع الفوضى وإفلاق الأمن والسلام، وأكد هاجر استعداد المحافظة والسلطة المحلية لدعم أنشطة وجهود منظمات المجتمع المدني بما يخدم

ثمنت دعم كوريا الجنوبية مسيرة التنمية في اليمن

الجمعية اليمنية لتنسبي الكويكا تناقش أنشطتها للعام الحالي

الثورة/ خليل المحملي

عقد أمس بصنعاء الاجتماع السنوي للجمعية اليمنية لتنسبي الكويكا وذلك لمناقشة التقرير السنوي الفني والمالي للجمعية والمقدم من الهيئة الإدارية للجمعية للعام الماضي ٢٠١٠م. وفي الاجتماع أشار محمد العشري رئيس دائرة آسيا وأستراليا بوزارة الخارجية إلى أهمية مثل هذه الجمعيات والتي تساعد الجهد الرسمي في تعزيز العلاقات وتطويرها بين اليمن والبلدان الصديقة والشقيقة. مشيراً إلى العلاقات المتميزة بين اليمن وكوريا الجنوبية والتي يتربحها موقف كوريا الداعم للتنمية في اليمن.
من ناحية أخرى نائب السفير الكوري في صنعاء إلى مجالس الدعم المختلفة التي تقدمها كوريا لليمن في مجال التدريب والدعم الفني. مؤكداً مواصلة كوريا لهذا الدعم في مختلف المجالات. والاقتصادية والاجتماعية.

تقييم الوضع التعليمي بالمحويت

مناقشة آليات تنفيذ مشاريع التعليم والصحة بمحافظة ريمة

ريمة/المحويت/سبا/

ناقش الاجتماع الذي عقد أمس بمحافظة ريمة آلية تنفيذ مشاريع قطاعي التربية والتعليم والصحة العامة والسكان المنجزه وتفيد التنفيذ للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٠، و٢٠١٠ وفقاً للبرنامج الاستثماري المحلي والتي وصلت إلى ٢٨٧ مشروعا بتكلفة ٣٠٠ مليون ريال.

وأطلع الاجتماع برئاسة أمين عام المجلس المحلي حسن العمري، على الأليات الفنية والهندسية للمشاريع ومعايير توزيعها في مختلف القرى والعزل بمديرية المحويع. واستعرض خارطة توزيع المشاريع وتحديد المناطق ذات الاحتياج حسب الكفاية السكانية، بما يضمن توفير جميع الخدمات التربوية والصحية. وأكد الأمين العمري ضرورة المسح الشامل وتحديد الأولويات الأساسية الشاملة التعليمية والصحية التي تحتاجها المجتمعات السكانية. مشيراً إلى أهمية التنسيق مع المجالس المحلية والوحدات الإدارية لتنفيذ المشاريع بالمديرية بما يعزز مبدأ الشراكة المجتمعية. كما ناقش المجلس المحلي مديرية الجبين محافظة ريمة برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة حسن العمري عدداً من المواضيع المتعلقة بالتنمية بالمديرية. وفي الاجتماع استعرض أمين عام

اختتام ورشة عمل خاصة بالخطة التشغيلية للمعهد العالي للعلوم الصحية بصنعاء

صنعاء/سبا/

اختتمت أمس الأول بالمعهد العالي للعلوم الصحية بصنعاء، ورشة العمل الأولى الخاصة بالخطة التشغيلية للمعهد للعام الجاري ٢٠١١م. وهدفت الورشة التي نظمتها إدارة الجودة بالمعهد بمشاركة ٥٠ مشاركاً من الكوادر الأكاديمية والإدارية في المعهد إلى برمجة ميزانية المعهد وتحويلها إلى برامج تشغيلية وأنشطة وإشراف قيادات وموظفي المعهد. وأوضح نائب عميد المعهد للشؤون الأكاديمية الدكتور طه الحشيشي أن الورشة أكسبت المشاركين معارف

ومهارات تمكنهم من اتخاذ القرارات التخطيطية السليمة واستخدام نماذج حديثة في التخطيط التشغيلي وضعتها مدارس عالمية متخصصة. وأشار الحشيشي إلى أن الخطة التشغيلية للمعهد للعام ٢٠١١م اشتملت على الأنشطة الرئيسية في التدريس والتدريب وتأهيل الكادر وتطوير المناهج وتطوير المعامل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للطلاب والرعاية المجانية لهم. من جانبه، اعتبر مدير الدكتور صالح باحاج، الورشة انطلاقاً لتطوير عملية التخطيط الاستراتيجي



اليات الاستهداف لضمان وصول المشروعات الفرعية إلى المجتمعات المحلية التي تعاني أعلى معدلات الفقر. وبشكل عام، استهدفت المبادرة أيضاً ضمان استدامة الأشغال المنجزة بالاعتماد الشديد على مشاركة المجتمعات المحلية ومساهماتها.

تمويل البنك

وأوضح التقرير أن المؤسسة الدولية للتنمية اعتمدت ٢٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦م، لإنشاء برنامج الأشغال العامة كمرحلة أولى.

وبسبب استمرار الحاجة إلى خدمات البنية التحتية الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية لليمن، ولمساعدة إستراتيجية الحكومة لتخفيف أعداد الفقراء وخطتها الخمسية المتعاقبة للتنمية، قدمت المؤسسة اعتمادين إضافيين مجموعهما ١٢٤,٨ مليون دولار في إطار المرحلتين التاليتين للمشروع. كما يقوم مشروع الأشغال العامة - بحساب وزارات معنية أخرى- بتنفيذ المكونات المتصلة بالبنية التحتية في إطار اعتمادات المؤسسة. ويساهم تمويل مباشر من المؤسسة قيمته الإجمالية ١٤٩,٨ مليون دولار أمريكي بنحو ٢٧٪ من إجمالي تكاليف المشروع.

شركاء البرنامج

وبحسب التقرير فقد لعبت اعتمادات المؤسسة دوراً ملموساً في تعبئة الأموال من العديد من شركاء التنمية، مثل حكومات هولندا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، وسلطنة عمان، والاتحاد الأوروبي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، وصندوق أوبك، والصندوق السعودي، والحكومة اليمنية. كما زادت مساهمات هؤلاء الشركاء تدريجياً من مليوني دولار أمريكي خلال المرحلة الأولى للمشروع إلى ٦٦ مليون دولار في المرحلة الثانية ثم إلى ٣٢٥ مليون دولار في المرحلة الثالثة. ويتبع معظم شركاء التنمية إجراءات وضعت من أجل اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية في كل جوانب تنفيذ المشروع، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات وإجراءات التنفيذ.

منحة إضافية

ونوه التقرير إلى أن المنحة الممولة من المؤسسة الدولية للتنمية للمرحلة الثالثة - بما في ذلك اعتماد التمويل الإضافي- قد أوشكت على الاكتمال. وأشار إلى أنه يجري إعداد منحة تمويل إضافية لعرضها على مجلس المديرين التنفيذيين في السنة المالية ٢٠١٢م.

وتوقع التقرير أن يستمر معظم شركاء التنمية في مساندتهم لأنشطة البرنامج. فضلاً عن ذلك تقوم الحكومة اليمنية - ممثلة بوحدة إدارة المشروع - في تنفيذ عدة أنشطة أخرى تقوم هي حالياً بتمويلها. كما توقع التقرير تحويل المشروع ليصبح صندوق بهدف الاستفادة من الخبرات المكتسبة حتى الآن وضمان لاستدامة المشروع.

